

اسم المقرر
القانون التجاري
د. عدنان العمر



جامعة الملك فيصل
عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد

المحاضرة الرابعة عشرة

مراجعة عامة في

مادة القانون التجاري السعودي



عناصر المحاضرة

- مقدمة
- الأعمال التجارية
- التاجر
- المحل التجاري



مقدمة:

نتناول في هذه المقدمة عدة أمور تتعلق بالقانون التجاري وهي:

- تعريف القانون التجاري
 - مبررات وجود القانون التجاري
- يعرف القانون التجاري بأنه "مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحكم الأعمال التجارية ونشاط التجار في ممارسة تجارتهم".
- وأما مبررات وجوده فهي :

ا- السرعة:

تحتاج المعاملات التجارية الى السرعة في انجازها ، بخلاف المعاملات المدنية التي تتصف بالبطء في ابرامها.

ب- الائتمان (الثقة):

تحتاج المعاملات التجارية إلى الثقة والائتمان لأن أغلب العمليات التجارية تتم بأجل للوفاء.



مقدمة/ يتبع

لما كان القانون التجاري يتمتع بذاتية واستقلال عن القانون المدني، فإنه من الضروري تحديد أساس تطبيقه أي تحديد ماهية الأعمال والأنشطة والأشخاص الذين يخضعون لأحكامه، وقد انقسم الفقه في تحديد الأساس الذي يعتمد عليه تطبيق القانون التجاري إلى نظريتين:

- النظرية الذاتية (الشخصية)، معيار هذه النظرية (صفة القائم بالعمل)
- النظرية الموضوعية (المادية)، معيار هذه النظرية (العمل التجاري)

إن القانون التجاري السعودي قد اخذ بالنظرية المادية كأساس لتطبيق أحكامه مع تطعيمها في نفس الوقت ببعض أحكام النظرية الشخصية.



مصادر القانون التجاري

تتكون مصادر القانون التجاري من
أولاً: المصادر الرسمية

- العقد, أركان العقد (التراضي – المحل - السبب)
- التشريع التجاري, القواعد القانونية المكتوبة التي تصدرها السلطة المختصة في الدولة ويعتبر التشريع المصدر الأول للقانون التجاري.
- الشريعة الإسلامية, تعد قواعد الشريعة الإسلامية بمثابة الشريعة العامة التي يرجع إليها عند عدم وجود النص.
- العرف, بأنه استقرار العمل بقاعدة معينة مع الاعتقاد بإلزامها وضرورة احترامها من قبل التجار .
- العادات التجارية, القواعد التي اعتاد الأفراد أتباعها في معاملاتهم التجارية دون أن تصل إلى درجة الإلزام القانوني.

ثانياً: المصادر التفسيرية

- الفقه
- القضاء



أولاً: الأعمال التجارية

- لم يتضمن نظام المحكمة التجارية - كغيره من التشريعات التجارية الأخرى- تعريفا للعمل التجاري واقتصر فقط علي تعداد الأعمال التجارية في المادة الثانية من نظام المحكمة التجارية .
- ورد تعداد الأعمال التجارية في نظام المحكمة التجارية على سبيل المثال لا الحصر. وعلى هذا يمكن إضافة أعمال تجارية جديدة في ضوء دلالة التكاليف بالقياس لعلّة التشابه في الصفات والغايات.
- تأسيساً على ما سبق يمكن القول انه لا يوجد ضابطاً عاماً للعمل التجاري وإلا كان قد استغنى النظام عن تعداد الأعمال التجارية.



أهمية التمييز بين الأعمال المدنية والأعمال التجارية



المعايير الفقهية للتمييز بين العمل التجاري والعمل المدني



توجد صعوبة بالاعتماد على نظرية واحدة لإيجاد معيار كاف لتمييز العمل التجاري عن العمل المدني. لذا فإنه يجب الأخذ بجميع المعايير السابقة للفرقة بين هذه الأعمال.

فالعمل التجاري هو الذي يتعلق بتداول الثروات ويهدف إلى تحقيق الربح على أن يتم على وجه المقاولة بالنسبة للأعمال التي يتطلب فيها القانون ذلك.



تقسيم الأعمال التجارية

- ١- الشراء لأجل البيع أو التأجير ٢- الأوراق التجارية ٣- أعمال الصرف والبنوك
- ٤- السمسرة ٥- أعمال التجارة البحرية ٥- الأعمال الجارية بطريق المقاوله

الأعمال التجارية
الأصلية

- هي أعمال مدنية بطبيعتها، ولكنها تكتسب الصفة التجارية بسبب صدورها من تاجر لحاجات تجارته. **لا يلزم أن يتوافر فيها قصد المضاربة وتحقيق الربح** مثل شراء سيارات لنقل البضائع إلى العملاء، شراء أثاث للتأثيث المحل التجاري

الأعمال التجارية
التبعية

- والتي تعد تجارية لأحد الطرفين ومدنية بالنسبة للطرف الآخر. الصفة المدنية للمدعي تعطيه الخيار بين إقامة الدعوي أمام المحكمة التجارية أو المحكمة المدنية، أما التاجر إذا كان مدعيا فيرفع دعواه أمام المحكمة المدنية. يستفيد الطرف المدني من قاعدة حرية الإثبات المتاحة في المسائل التجارية

الأعمال التجارية
المختلطة



ثانياً: التاجر

شروط اكتساب التاجر:

احتراف ممارسة الأعمال التجارية.

مباشرة الأعمال التجارية.

الفقه يضيف شرط آخر / ممارسة الشخص الأعمال باسمه ولحسابه

تمتع الشخص بالأهلية التجارية

عرفت المادة الأولى من (ن.م.ت) بأنه

“ كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذا مهنة له ”.



الالتزامات الملقة على عاتق التاجر

أولاً: مسك دفاتر تجارية

ثانياً: القيد في السجل التجاري

ثالثاً: مراعاة الشرف والأمانة عند
مباشرة التجارة

رابعاً: الخضوع لأنظمة الإفلاس،
الزكاة والدخل والضريبة، التأمينات
الاجتماعية والعمل

خامساً: مراعاة الأنظمة المحلية
والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة
بموضوع النشاط الذي يمارسه



ثالثاً: المحل التجاري (المتجر)

يعرف المحل التجاري على انه

مجموعة الأموال المادية والمعنوية التي
تخصص لمزاولة مهنة تجارية, وقد يسمى
مجموع الأموال بالمتجر أو المصنع بحسب ما
إذا كان مخصصاً لمزاولة التجارة والصناعة
وقد يسمى أيضاً بالمنشأة في تطبيق قوانين
الضرائب والعمل



خصائص المحل التجاري

أولاً: المحل التجاري مال منقول

ثانياً: المحل التجاري منقول معنوي

ثالثاً: المحل التجاري ذو صفة تجارية

ولا تقوم فكرة المحل التجاري بمدلولها القانوني إلا على أساس العناصر المعنوية كالاسم التجاري والسمعة التجارية وثقة الجمهور، أما البضائع والمهمات فلا تكفي وحدها لتكوين المحل التجاري.



عناصر المحل التجاري

ثانياً: العناصر المعنوية

الاتصال بالعملاء

والسمعة التجارية

والاسم التجاري

حقوق الملكية الصناعية

حقوق الملكية الأدبية

الحق في الإجارة

الرخص والإجازات

أولاً: العناصر المادية

البضائع

المهمات



هل يشترط توافر جميع العناصر المعنوية في المحل التجاري

هذه العناصر المعنوية لا يلزم توافرها في كل محل لكي يعتبر من قبيل المحال التجارية، وإنما يكفي أن يوجد منها عنصرا واحدا أو أكثر

لأن هذه العناصر ليست ضرورية في كل المحال التجارية باستثناء عنصر الاتصال بالعملاء، الذي يجب أن يتوافر في كافة المحال التجارية.

بل أن وجود هذه العناصر المعنوية في المحل التجاري يتوقف على نوع التجارة وظروف الاستغلال.



هل يجوز التصرف في حقوق الملكية الصناعية مستقلة عن المحل التجاري

- ولما كانت حقوق الملكية الصناعية تعتبر حقوقا معنوية ذات قيمة مالية فيجوز التصرف فيها مع المحل التجاري أو مستقلة عنه.
- باستثناء الاسم التجاري والعلامة التجارية حيث لا يجوز التصرف فيهما استقلالا عن التصرف في المحل التجاري.
- ويرجع ذلك إلى أن السماح بالتصرف فيهما استقلالا عن المحل التجاري من شأنه أن يوجه العملاء إلى محل تجاري آخر غير المحل الذي يقصدون التعامل معه والذي تميز بهذا الاسم أو تميزت منتجاته بهذه العلامة التجارية منذ بادئ الأمر.



التصرفات القانونية التي ترد على المجل التجاري

- الرضا
- المحل
- السبب

أولاً: انعقاد البيع وإثباته

ثانياً: التزامات البائع

- نقل الملكية
- تسليم المحل
- الالتزام بالضمان
- ١- ضمان الاستحقاق
- ٢- ضمان العيوب الخفية
- ٣- ضمان الأفعال الشخصية

ثالثاً: التزامات المشتري

- استلام المحل
- دفع الثمن



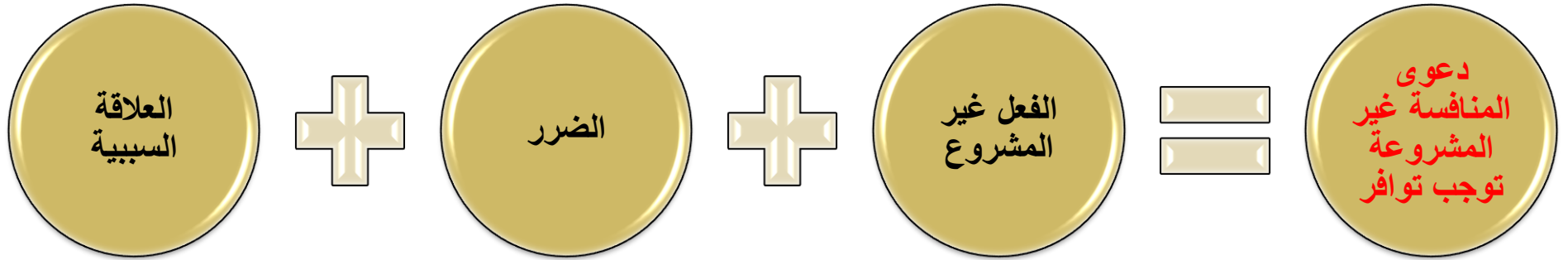
حماية المحل التجاري

تكون حماية المحل التجاري عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة , والتي تعرف بانها :

“كل عمل مناف للقانون والعادات والأعراف والاستقامة التجارية وذلك عن طريق بث الشائعات والادعاءات الكاذبة التي من شأنها تشويه السمعة التجارية لمنافس أو استخدام وسائل تؤدي إلى اللبس أو الخلط بين الأنشطة التجارية وذلك بهدف اجتذاب زبائن تاجر أو صانع منافس ”



شروط دعوى المنافسة غير المشروعة



جزاء المنافسة غير المشروعة





مَشَقَّةٌ
بِحَمْدِ اللَّهِ

